م.م. بيداء جبار محمد

الموضوع :-الحلول والمعالجات لمنح الإنسان حقوقه في بيئة مستدامة

المقدمة

أن الاعتراف بالحق والتمتع في بيئة صحية على المستوى العالمي ، سيدعم الجهود المبذولة في التصدي للأزمات البيئية بطريقة أكثر فاعلية وغير تمييزية ، ويساعد في تحقيق التنمية المستدامة ، فيوفر حماية اقوى للأشخاص الذين يدافعون عن البيئة فيسهم في إنشاء عالم يعيش فيه الإنسان في وئام مع الطبيعة .، فكان لا بد من إيجاد الحلول والمعالجات للحد من الصعوبات التي يتعرض إليها الإنسان في العيش في بيئة نظيفة

الحلول والمعالجات ومن أهمها :-

أن معالجة التلوث البيئي ويكون على النحو الآتي :

بجب وضع ستراتيجيات ملائمة لاعتبارات البيئة في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة ، فلابد من إيجاد الحلول المناسبة في معالجة الهواء والمياه والتربة .

اولا:- معالجة تلوث الهواء :-

1 - التزام أصحاب المنشآت الصناعية الملوثة للهواء بتركيب أجهزة للتخلص من الغازات المختلفة .
2 - تطوير استعمال الأساليب التكنلوجية الحديثة في مراقبة وقياس نوعية الهواء .
3 - زيادة استعمال الطاقة المتجددة ومنها الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ، الطاقة المائية في توليد الكهرباء .
4 - اجراء دراسة معمقة عن مكونات الهواء وتفاعلها مع تلوث البيئة .

ثانيا:- معالجات تلوث المياه فيمكن تلخيصها بالآتي :-

1 - استعمال التكنولوجيا الحديثة وتطوير وحدات معالجة المياه سواء كانت المياه المعدنية والمياه الصناعية الملوثة لإعادة استعمالها .
2 - اصدار التشريعات القانونية حول استعمال ترشيد الموارد المائية والحفاظ عليها من التلوث ومعاقبة المخالفين .
3 - إقامة دورات إرشادية للمزارعين حول كيفية الاهتمام بالموارد المائية وترشيدها .
4 - استعمال تقنيات الري الحديثة من أجل تقليل الهدر ،واستيراد الأجهزة المتطورة للكشف عن المياه الجوفية مع معدات الحفر في تقنيات عالية .
5 - العمل على إعادة مياه الاهوار للمحافظة على التنوع البيولوجي للبيئة من جهة كنظام طبيعي لمعالجة مياه الصرف من جهة أخرى .
6 - مراقبة مستوى الملوثات في مياه الأنهار والبحيرات والسدود من خلال قياس وتركيز الملوثات .
7 - العمل على توسيع شبكات المياه وتحسين نوعية مياه الشرب بالشكل الذي يتناسب مع معدلات النمو السكاني .
8 - العمل على توعية المواطنين عن حماية البيئة من الناحية الاجتماعية والدينية ، وفقا لأحكام الشريعة الدينية .
9 - الحد من استعمال المنتجات الثقيلة كالنفط الاسود في المصانع الحكومية والحد من مخلفاتها والإشراف على طرق معالجتها وفقا للمعايير البيئية.

ثالثا:- معالجة تلوث التربة :-

1 - اجراء دراسات معمقة ولا سيما مكونات التربة فيما يتعلق بآليات تجدد الخصائص الذاتية للتربة.
2 - العمل على وضع خطة بيئية تحد من مساحات الأرض المكشوفة من خلال زيات المساحات الخضراء والعناية بها .
3 - الحد من ظاهرة زيادة ملوحة التربة وفق طرق زراعية وتقنيات حديثة .
4 - اتباع نظام المعالجة للافات الذي يعتمد على استعمال المحددات البايلوجية التي بدورها تؤدي إلى خفض استعمال المبيدات .
5 - العمل على استدامة الزراعة من خلال زراعة محاصيل زراعية تتلائم مع مناخ البلد .
6 - الحد من التوسع الحضري العشوائي وتوفير بيئة مناسبة للمناطق الريفية .

ويمكننا القول بأن حق الفرد في العيش في بيئة مناسبة وملائمة للحياة الكريمة لا يتم إلا بتحقيق الآتي :-

ا- التصميم الأخضر الذي يرمي إلى تحقيق التوافق والتناغم بين احتياجات الإنسان ومعطيات بيئته المحيطة من خلال محاور مترابطة تشمل : حسن استخدام الموارد وجودة توظيفها ، التعامل الامثل مع المتغيرات البيئة والمناخية ، واختلاف الغضروف الاجتماعية والجغرافية للوصول إلى راحة الفرد وتأمين احتياجاته المادية والروحية أيضا

٢-الاستدامة في القطاع العمراني :

العمارة المستدامة هي إحدى الاتجاهات الحديثة في تحقيق الفكر العمراني الجديد ، من خلال التقليل من استخدام المواد الكيمياوية الضارة والدهانات والمواد اللاصقة السامة وإعادة تدوير مواد البناء والالتزام بعناصر جذب الهواء كالتهوية الطبيعية ومعالجة الفتحات الهوائية والعمرانية وغيرها .

٣- المساهمة الفعالة في التنسيق المحلي والدولي من خلال دعم وتعزيز الجان الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة .

٤-دعم الاليات الدولية في صياغة القانون البيئي والسوابق القضائية الدولية ولاسيما القضايا المحورية .

٥-لجوء الحكام وصناع القرار السياسي والمشرعون إلى أعمال الاليات الدولية لحماية البيئة .

٦- التنسيق بين الدول وإقامة العلاقات الدبلوماسية للحد من الصعوبات والتحديات في تنفيذ التوصيات الوطنية والدولية في حماية البيئة .

٧ – مشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة غير التقليدية التي تعمل على القضايا المستجدة المحورية ، لتساهم في تحديد مخرجات الاليات بشكل أفضل .

٨-قيام هياكل مؤسسية وطنية بتقديم التقارير إلى آليات البيئة و تنفيذ توصياتها .

٩-تطوير أنظمة جديدة تدعم الدول في تنشيط قدراتها في وضع الخطط الصحيحة والعمل على المشاركة الفاعلة والتنسيق والتشاور في إدارة الحلول المناسبة على أن يكون التشاور ذات مغزى لضمان تطبيقها وتيسير عملها.

١٠-حماية وتوسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني .

١١-حشد الموارد المالية وزيادة كمياتها في جميع مكوناتها من أجل تمويل اغراض الاستدامة وعلى جميع الأثعدة والمستويات .

١٢-تعزيز الجهد العالمي لمكافحة الصيد العشوائي للحد من هذه الظاهرة ، على أن يكون هناك آليات معينة ووضع خطط مناسبة للصيد في الأماكن المخصصة لها .